

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

تنظم كلية الحقوق و العلوم السياسية بالشراكة مع

مديرية التجارة لولاية المسيلة :

ندوة وطنية :

تطبيق قواعد المنافسة في الصفقات العمومية

يوم 4 ديسمبر 2017

الرئيس الشرفي للندوة السيد مدير جامعة محمد بوضياف

الأستاذ الدكتور : كمال بداري

رئيس الندوة و عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية:

الدكتور عبد النور مبروك

رئيسة اللجنة العلمية :

الدكتورة : ضريفي نادية

تواريخ مهمة :

• آخر أجل لإرسال الملخصات : 25 نوفمبر 2017 .

• آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة 30 نوفمبر

2017، يتم الرد على المداخلات المقبولة و

المبرمجة نهائيا في أشغال الندوة يوم 01 ديسمبر

. 2017

• تاريخ الندوة 4 ديسمبر 2017.

ملاحظة : ترسل الملخصات على البريد الإلكتروني

التالي:

drifinadia@yahoo.fr

ديباجة الندوة الوطنية

فرض مبدأ المنافسة نفسه في الجزائر بعد تحرير الاقتصاد و تبني مبدأ حرية الصناعة و التجارة وفق نص المادة 37 من دستور 96 أو كما سماه التعديل الدستوري لسنة 2016 حرية الاستثمار و التجارة من خلال المادة 43 منه، و منع الاحتكار و المنافسة غير النزيهة ، فمبدأ المنافسة يسمح لجميع المتنافسين و المتعاملين الاقتصاديين بمعاملة متساوية في الإجراءات و التقييم و المعاملة ، و ذلك من خلال عدة ضمانات قانونية تسمح بضمان احترام هذا المبدأ الدستوري و القانوني ، فأصبحت المنافسة النزيهة مطلب كل المتدخلين في حقل الخدمات العمومية خاصة بعد نص الأمر 03/03 المعدل بالقانون 12/08 المتعلق بالمنافسة من خلال مادته الثانية " تطبق أحكام هذا الأمر على :- الصفقات العمومية ابتداءً من الإعلان عنها الى غاية المنح النهائي للصفقة" ، و تأكيد النصوص المتعاقبة للصفقات العمومية على هذا المبدأ المهم و بصورة صريحة ابتداءً من المرسوم الرئاسي 338/08 المعدل للمرسوم الرئاسي 250/02 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، من خلال المادة 2 مكرر لتؤكد النصوص اللاحقة على هذا المبدأ ، و المرسوم الرئاسي 247/15 يعتبر قفزة نوعية في تكريس مبدأ المنافسة و قواعدهما، رغم عدم النص عليه مباشرة من خلال المادة 05 منه ، ليكون ربما أكثر النصوص ضماناً لهذا المبدأ في كل مراحل ابرام الصفقات العمومية من تحديد الحاجات الى التسليم النهائي للمشروع ، رغم المرونة في تسيير الصفقات العمومية التي جاء بها هذا المرسوم.

إشكالية الندوة " ما هي خصوصية قواعد المنافسة في الصفقات العمومية؟ و ما مدى كفاية الضمانات القانونية لاحترام المنافسة في الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 247/15؟ و ما هو التصور الجديد لحماية هذا المبدأ في ظل هذا المرسوم؟"

أهداف الندوة : تقييم ضمانات مبدأ المنافسة في الصفقات العمومية في ظل المرسوم 247/15 ، و مدى مساهمته في ترشيد النفقات العمومية.

محاور الندوة الوطنية :

- المحور الأول : مبدأ المنافسة في الصفقات العمومية. (شمولية قواعد المنافسة، تطور مبدأ المنافسة في ظل قوانين الصفقات العمومية).
- المحور الثاني : قواعد المنافسة في المرحلة السابقة للإعلان عن الصفقة العمومية.
- المحور الثالث : قواعد المنافسة في إجراءات منح الصفقة.
- المحور الرابع : قواعد المنافسة بعد منح الصفقة.
- المحور الخامس : المنازعات المتعلقة بالمنافسة في الصفقات العمومية و دور مجلس المنافسة في مجال الصفقات العمومية .